الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن

تنفيذ برنامج العمل الإستراتيجي للبحر الأحمر وخليج عدن

التقرير السنوي لسير العمل (٢٠٠٠م)

GEF

إن تمويل برنامج العمل الاستراتيجي للبحر الأحمر وخليج عدن يتم بصورة مشتركة بين الدول الأعضاء في الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن ومرفق البيئة العالمي، والبنك الإسلامي للتنمية، ويضم مرفق البيئة العالمي كلا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي.

وتعتبر الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن الجهة المنفذة لبرنامج العمل الاستراتيجي.

الهدف التنموي لبرنامج العمل الاستراتيجي

صون البيئات الساحلية والبحرية في إقليم البحر الأحمر وخليج عدن وتحقيق الاستخدام المستدام لمواردها.

تمت طباعة هذا التقرير في ورق معاد تدويره بالكامل.

المحتويات

مقدمة	١
الانجازات الرئيسية للمشروع خلال عام ٢٠٠٠م	٣
تقليل مخاطر الملاحة والتلوث البحري	٣
الاستخدام المستدام للموارد البحرية الحية وإدارتها	٤
صون المواطن الطبيعية والتنوع الحيوي	٥
تطوير شبكة إقليمية من المحميات البحرية	٧
دعم الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية	٨
التوعية والمشاركة العامة	٩
تقوية قدرات الهيئة للتعاون الإقليمي	١٢
رصد وتقويم تأثيرات البرنامج	١٥
الأنشطة الإضافية ذات الصلة ببرنامج العمل الاستراتيجي	١٥

أسماك الخطاف – الموارد البحرية الحية في حاجة إلى إدارة مستدامة

مقدمـــة

هذا هو التقرير السنوي الثاني لسير العمل في إطار المشروع رقم : RAB/97/G33-GE-63717 (تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي للبحر الأحمر وخليج عدن). يتم تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي بواسطة "الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن" وهو برنامج يساهم في تحقيق أهداف ومرامي هذه الهيئة.

وتتضمن تلك الأهداف المحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن وتحقيق الاستخدام المستدام للموارد الساحلية والبحرية في الاقليم. وقد تم تطوير برنامج العمل الاستراتيجي في غضون ثلاث سنوات بواسطة الهيئة والجهات الثلاث المشاركة فى مرفق البيئة العالمي، وهي كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي. إذ قامت هذه الوكالات، إلى جانب البنك الإسلامي للتنمية، بتوفير التمويل الضروري وتقديم الدعم الفني للهيئة من أجل تنفيذ البرنامج.

ويعتبر برنامج العمل الاستراتيجي مشروعاً متعدد التخصصات يتضمن ثمانية مكونات كالتالي:

- تقليل مخاطر الملاحة والتلوث البحري.
- الاستخدام المستدام للموارد البحرية الحية وإدارتها.
- صون المواطن الطبيعية والتنوع الحيوي.
- تطوير شبكة إقليمية من المحميات البحرية.
- دعم الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.
- التوعية العامة والمشاركة.
- تقوية قدرات الهيئة للتعاون الإقليمي.
- رصد وتقويم تأثيرات البرنامج.

يأتى هذا التقرير بعد التقرير السنوي لسير العمل لعام ١٩٩٩م، كما أنه يأتي استكمالاً للتقرير شبه السنوي لبرنامج العمل الاستراتيجي عن عام ٢٠٠٠م. وهو بذلك يغطي كل الفترة من يناير إلى ديسمبر ٢٠٠٠م.

لقد شهد عام ١٩٩٩م إنشاء وحدة تنسيق البرنامج والتجهيزات الأساسية اللازمة لتطور المشروع في المستقبل. وفي المقابل يمكن وصف عام ٢٠٠٠م بأنه الفترة التي تحول فيها المشروع من التخطيط التفصيلي إلى التنفيذ المحلي في الدول. وركزت الأشهر الأولى من السنة على إعداد الخطط الإرشادية والتشغيلية، وتقييم أساليب تكامل المكونات وتطوير الإجراءات المشتركة بينها. وبدأت قيمة هذا الاستثمار في الظهور. إذ شهدت الفترة الأخيرة من السنة زيادة واضحة في تنفيذ المكونات ومبادرات التدريب.

لقد عقد الاجتماع الثاني لفريق العمل في الخرطوم بالسودان خلال الفترة من ٣٠ سبتمبر إلى ١ أكتوبر ٢٠٠٠م، وحضره ممثلو الدول الأعضاء في الهيئة وممثلوا الجهات المشاركة فى مرفق البيئة العالمي والبنك الإسلامي للتنمية، إلى جانب الأمانة العامة للهيئة وممثل عن حكومة إرتريا. ويتضمن المرفق (١) قائمة بأسماء المشاركين في الاجتماع.

وقد تقرر في ذلك الاجتماع ثلاث نقاط رئيسية على النحو التالي:

(١) العمل على إعداد مذكرة تفاهم حول التعاون الفني بين الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن وحكومة إرتريا، وتقديم هذه المذكرة إلى الحكومة الإرترية لدراستها.
(٢) مواصلة الهيئة جهودها الرامية إلى تبادل الخبرات مع البرامج الإقليمية والدولية، وخاصةً المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط.
(٣) وضع المزيد من التركيز على تعيين المستشارين الإقليميين، متى كان ذلك ممكناً، لمساندة عملية تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي. وفي الحالات التي يوصى فيها بتعيين الخبراء الدوليين، ينبغي التركيز على نقل المعارف وعلى اتاحة الفرص للموظفين الإقليميين لاكتساب الخبرات اللازمة.

الانجازات الرئيسية للمشروع خلال ٢٠٠٠م

تقليل مخاطر الملاحة والتلوث البحري

يتمثل الهدف الرئيسي لبرنامج العمل الاستراتيجي في زيادة سلامة الملاحة وتقليل مخاطر التلوث البحري الناتج من حوادث السفن. ومن الممكن تحقيق هذا الهدف من خلال بلورة نظام لفصل مسارات الحركة البحرية يحظى بالاعتراف الدولي، وذلك على امتداد المعبر الشرقي الغربي لحركة التجارة العابرة للجزء الجنوبي من البحر الأحمر، وإجراء المسح البحري الأساسي للمنطقة. وبمجرد الطلب من السفن الالتزام بهذا المسار، فسيتم التحكم فى خطوط الحركة الحالية غير المنظمة حول المياه الخطرة لجزر حنيش، الأمر الذي من شأنه إزالة الخطر الدائم بحدوث جنوح السفن واصطدامها.

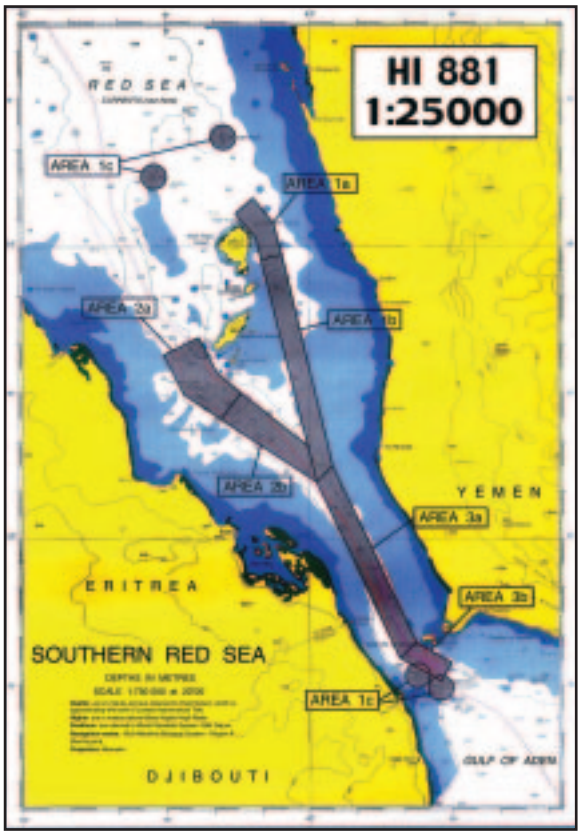

نظام جديد لفصل مسارات السفن في جنوب البحر الأحمر

تحديد المسارات الجديدة وأعمال المسح البحري:

تم إعداد تقرير حول سلامة الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن بواسطة مستشاري شركة ديت نوسك فيرتاس الدنماركية، قام بتعديله الكابتن سعيد اليافعي والكابتن آر. فيسي. وتم اقتراح نظام لفصل حركة الملاحة في الجزء الجنوبي للبحر الأحمر، إلى جانب إجراء المسح البحري اللازم والذي سيغطي خطوط الملاحة الجديدة ويمتد إلى مسافة ٥٠٠ متراً في كل جانب بما يكفل عدم وجود عوائق في المنطقة المتاخمة تماماً للمسار (راجع المناطق المشار إليها في الخريطة).

ومن المثير للانتباه أن هذا الجزء لم يتم مسحه بشكل جيد منذ عام ١٨٨٠م عندما قام أسطول الملاحة البريطاني باستخدام الزوارق الشراعية والخطوط المطروقة لقياس عمق البحر.

لقد تم إعادة تخطيط خرائط الجزء الجنوبي للبحر الأحمر بواسطة مكتب المسح البحري البريطاني بهدف نشرها مستقبلاً عندما تستكمل عملية جمع معلومات المسح ويتم التحقق منها. وقامت الوزارات المعنية التابعة لحكومات كل من اليمن وإرتريا وجيبوتي بتأكيد مساندتها لإدخال النظام الجديد، حيث أبدت عدم ممانعتها لإجراء المسح في المياه الإقليمية لبلدانها. وتم رسو العقد على شركة غاردلاين سرفيز المحدودة. واعتمد مكتب المسح البحري البريطاني تقرير حشد الموارد ليبدأ العمل في نوفمبر. وقامت شركة غاردلاين سرفيز بتركيب أجهزة قياس المد والجزر في كل من الحديدة والمخا وجزيرة بريم (باليمن).

أنظمة مساعدة الملاحة:

في يوليو أكد الاتحاد الدولي لسلطات منارات السفن عن عزمه مراجعة الوضع الراهن لأنظمة مساعدة الملاحة في الجزء الجنوبي من البحر الأحمر والتوصية بأي تغييرات ضرورية لها وذلك دعماً لتبني إجراءات جديدة للمسارات.

المعاهدات:

بدعم وتشجيع موظفي الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن/برنامج العمل الاستراتيجي، تبنى المزيد من المعاهدات المنبثقة عن المنظمة البحرية الدولية فى الاقليم، إذ صادقت اليمن في عام ٢٠٠٠م على معاهدة حظر الأعمال غير المشروعة المنافية لسلامة الملاحة البحرية، وعلى برتوكول حظر الأعمال غير المشروعة المنافية لسلامة المنصات الثابتة في الجرف القاري لعام ١٩٨٨م.

الاستخدام المستدام للموارد البحرية الحية وإدارتها

تطوير استراتيجية للادارة المستدامة للمخزون من الأسماك واللافقاريات:

على الرغم من امكانية إعداد استراتيجية مبدئية من خلال تبني منهج يتوخى الحذر، إلاّ أن المعلومات الأساسية عن مستويات المخزون تعتبر متطلباً سابقاً لعملية تطوير خطط الإدارة التي تتسم بالعملية والتوجه المستقبلي. وقام أعضاء مجموعة العمل بإعداد التقارير القطرية التي أكدت وجود تباين كبير بين دولة وأخرى في الأنظمة الحالية لجمع المعلومات الاحصائية حول معدلات صيد الأسماك. وفي الوقت الذي نجد فيه أن للمملكة العربية السعودية نظاماً متطوراً، فإن معدلات الانزال فى ساحل البحر الأحمر باليمن يتم رصدها حسب النوع بينما يتم تصنيف معدلات الانزال فى خليج عدن كأنواع سطحية أو قاعية. وليس هناك أى نظام متبع فى الاردن في هذا الشأن؛ وبداهة لم يتم جمع معلومات في الصومال منذ بداية الحرب الأهلية. أما التقارير الواردة من السودان فيعوزها الانتظام. ولا توجد دولة تحتفظ بمعلومات حول مواقع صيد الأسماك ومواقع وأنواع المواطن الطبيعية، أو حول زوارق الصيد الفردية حتى يمكن قياس التغيرات التي تطرأ على جهد الصيد من خلال استخدام التقنية الحديثة. ويقوم برنامج العمل الاستراتيجي، من خلال مجموعة عمل مكون الموارد البحرية الحية، بتوحيد أطر المعلومات وأسلوب جمعها كخطوة أولى في إتجاه الحصول على موافقة الحكومات والتزامها بتوفير المعلومات الضرورية. وحتى يتسنى بلورة نظام يتسم بالجدوى الاقتصادية لوضع المعلومات الوطنية في إطار إقليمي، يعكف برنامج العمل الاستراتيجي على تطوير قاعدة معلومات إقليمية للموارد البحرية الحية في مقر الهيئة بجدة.

وحاليا تم الانتهاء من تقرير حول "الوضع الراهن للموارد البحرية الحية في اقليم البحر الأحمر وخليج عدن وإدارتها"، وستتم طباعته بواسطة البنك الدولي. وسيتيح هذا التقرير للمسئولين عن إدارة مصائد الأسماك أحدث تحليلات المصائد في الاقليم.

لا شك أن ما يزخر به الاقليم من أنواع قابلة للصيد ومتنقلة عبر الحدود يفوق في عدده ما يستطيع تقييمه برنامج العمل الاستراتيجي بميزانيته الحالية. ومن هذا المنطلق تم إعداد تقريرين للتعريف بمشروعين هما: "دراسات تقييم المخزون من الأسماك والرخويات/القشريات المتنقلة عبر الحدود" و"مسح ورصد والتحكم فى مصائد الأسماك فى اقليم الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن"، وذلك سعيا إلى بلورة أنشطة تعاون مشتركة مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة وللحصول على تمويل إضافي.

وفي الوقت الراهن يعاني المخزون من أسماك القرش في الاقليم من الاستغلال الجائر، في الوقت الذي تتسم فيه أساليب جمع المعلومات بعدم الكفاية بما يكفل تنفيذ استراتيجية إدارة محددة. ويتم تجميع سجلات انزال أسماك القرش مع بعضها البعض، ومن الضروري تبويب هذه البيانات بحيث يتسنى الحصول على معلومات موثوقة حول بعض الأنواع. وعلى هذا الأساس تم تدريب ٢٠ مختصاً على أساليب تصنيف أسماك القرش والقياسات البيولوجية المطلوب أخذها لتقييم المخزون. كما تم إعداد خريطة تحدد مختلف عائلات القرش. وتم جمع عينات من أسماك القرش وحفظها لأغراض التدريب في كل من جيزان والحديدة وسوقطرى.

مراكز التدريب شبه الإقليمية:

تم إجراء تقييم لمتطلبات التدريب من أجل بناء القدرات الإقليمية في مجال إدارة الموارد البحرية الحية. وبناءً عليه، تم تقييم مرافق التدريب المتاحة على المستوى شبه الإقليمي - معهد تدريب القوى البشرية في مجال الثروة السمكية، ومركز أبحاث العلوم والموارد البحرية في عدن. ويجرى العمل حالياً على الانتهاء من اجراءات تأمين المعدات الضرورية للارتقاء بمستوى هذا المركز. وتم تحديد الدورات التدريبية في مجال تقييم المخزون والتي ستعقد بصفة منتظمة في مركز التدريب شبه الإقليمي.

البرامج الاسترشادية من أجل الاستخدام المستدام لمصائد الأسماك:

قام برنامج العمل الاستراتيجي بتطوير برنامجين للنهوض بالاستخدام المستدام للمصائد. كما تم تطوير استراتيجية ترمي إلى زيادة عدد الصيادين الذين يستخدمون شباك الشكة بدلاً من الشباك اليدوية لصيد القرش. وتم إعداد مواصفات شباك الشكة، كما انتهى العمل من تفاصيل توزيعها.

وكجزء من المشروع الاسترشادي الذي يستهدف الصياد التقليدي في قطاع مصائد جراد البحر (الاستاكوزا)، أُعدت مواصفات لشرك أو مصيدة جراد البحر التي ستحل محل شباك الخياشيم المستخدمة حالياً. وقد وضعت الاجراءات اللازمة لمشاركة القطاع الخاص المحلي والمنظمات غير الحكومية في عملية إعداد وتوزيع هذه الشباك.

صون المواطن الطبيعية والتنوع الحيوي

ظاهرة إبيضاض الشعاب المرجانية:

مرجان تأثر بظاهرة الابيضاض

تعتبر ظاهرة إبيضاض الشعاب المرجانية من الظواهر العالمية الرئيسية التي تشكل مخاطر اقتصادية بالغة على الاقليم. وفي هذا الشأن عقدت مجموعة عمل صون المواطن الطبيعية والتنوع الحيوي اجتماعاً بمدينة الرياض عقب انتهاء حلقة عمل مشتركة قامت بتنظيمها كل من المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية والهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن والهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها، حول "تأثيرات ظاهرة إبيضاض الشعاب المرجانية في المنطقة العربية" حيث تم التطرق إلى هذه المشكلة. وتلى ذلك إعداد "خطة عمل إقليمية للمحافظة على الشعاب المرجانية في منطقة البحار العربية". وتتيح هذه الخطة طائفةً من التدابير ذات الأولوية للمحافظة والتنمية الإيكيولوجية المستدامة للشعاب المرجانية في المنطقة.

إعداد دليل يستهدى به بشأن أساليب المسح القياسية:

لم يكن هنالك توحيد لأساليب المسح في الاقليم في الماضي بشأن جمع المعلومات عن توزيع الأنواع ومستويات أعدادها. وبالتالي كانت المقارنات تعوزها الموضوعية في الغالب، كما تعذر وضع صورة إقليمية شاملة وصحيحة. ومن هذا المنطلق تم إعداد مسودة "دليل لأساليب المسح القياسية" ضمن حلقة عمل عقدت بشرم الشيخ، ويجرى استخدام هذا الدليل حالياً في كافة أساليب المسح في الاقليم. كذلك أُعدت إجراءات قياسية للمواطن الطبيعية التالية: المناطق دون المدية؛ الشعاب المرجانية؛ مسطحات الحشائش البحرية؛ المنطقة بين المدية؛ وأشجار الشورى والمجموعات الحيوانية المرتبطة بها. وشملت تلك الاجراءات الأنواع التالية: الثدييات والسلاحف والطيور البحرية.

وخلال تلك الحلقة قام أعضاء مجموعة العمل بإعداد وتقديم تقارير حول الوضع الراهن للمواطن الطبيعية في بلدانهم، مع التركيز على المعالم الفيزيائية وحالة الموارد البحرية وأهميتها والمخاطر الحالية المحدقة بالنظم الإيكيولوجية.

التدريب على أسلوب فحص الشعاب:

تم تدريب ثمانية أخصائيي شعاب مرجانية من الاقليم على استخدام أسلوب فحص الشعاب. واشتمل ذلك التدريب على أساسيات المسح واختيار الموقع ووضع العلامات على الأسماك واللافقاريات وتعريف الأنواع ونقل وتحليل المعلومات وإعداد التقارير وعرض النتائج. والآن هناك فريق من خبراء الشعاب المرجانية يستطيع تقديم المعلومات الأساسية اللازمة للبرامج الإقليمية لإدارة الشعاب المرجانية والمساهمة في عمل المبادرة الدولية للشعاب المرجانية والشبكة العالمية لرصد الشعاب المرجانية.

خطة عمل إقليمية للمحافظة على الشعاب المرجانية في منطقة البحار العربية

الأهداف متمثلة في ستة مكونات عمل ذات أولوية:

الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية:

قيام كل الدول المشاركة بوضع التخطيط للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية موضع تنفيذ بهدف المحافظة على الشعاب الساحلية، مدعما بالتشريعات المناسبة وتخطيط استخدامات الأراضي والمناهج ذات الطابع المشترك والتقييم البيئي والاجتماعي الاقتصادي والرصد وفرض القوانين.

المحميات البحرية:

تطوير ست محميات بحرية أساسية في كل من البحار شبه الإقليمية الرئيسية كنماذج للممارسات الفاعلة في مجال إدارة المحميات البحرية في الاقليم.

المصائد البحرية المستدامة إيكيولوجياً في منطقة الشعاب:

قيام الدول المشاركة بتنفيذ عملية تقييم دقيق ورصد للمخزون والتنظيم الفاعل لجهود الصيد من خلال استخراج التصاريح والأساليب الأخرى وحماية المناطق التي يعاني بعض أجزائها من نضوب في المخزون، والإغلاق الموسمي بهدف حماية المخزون في مرحلة التوالد وإجراء المراقبة وفرض القوانين.

تأثيرات الملاحة والتلوث البحري:

قيام الدول المشاركة باستيفاء التزاماتها المنصوص عليها في المعاهدات الإقليمية والدولية، وتبني نظام تحكم الدولة فى الميناء، وتحسين أنظمة الملاحة وقدرات الاستجابة لتسربات النفط والمراقبة وفرض القوانين.

البحوث والرصد والتقييم الاقتصادي:

قيام الدول المشاركة بتنفيذ أساليب توحيد المسح الفيزيائي البيولوجي والاجتماعي الاقتصادي والرصد وتخزين المعلومات والتحليل وإعداد التقارير واستخدام البرتوكولات الإقليمية (المنبثقة من الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن والمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية) والدولية (مثل أسلوب فحص الشعاب والشبكة العالمية لرصد الشعاب المرجانية).

التعليم والتوعية العامة:

النهوض بالوعي الحكومي والعام من خلال تنفيذ برامج التعليم والتوعية العامة التي تم تطويرها للبث عبر شبكات الاتصال (البريد الإلكتروني) إلى متخذي القرار ووسائل الإعلام والمدارس والجامعات والمجتمعات المحلية. ولدعم التنفيذ الفاعل لذلك، سيتم تشكيل لجنة تسيير يناط بها تنسيق أنشطة خطة العمل الإقليمية للمحافظة على الشعاب المرجانية في منطقة البحار العربية، خلال فترة التنفيذ الأولية ، على أن تضم هذه اللجنة ممثلاً لكل دولة من الدول المشاركة إلى جانب مندوبي المنظمات الإقليمية والوطنية الرئيسية، بما في ذلك الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن والمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية والمكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

التدريب على صون السلاحف البحرية:

عقدت دورة تدريبية للأخصائيين من الاقليم حول "الأساليب القياسية لمسح السلاحف البحرية" وذلك في الفترة من ٣-١٠ ديسمبر بشرما والمكلا وحضرموت في اليمن. وقد شارك في هذه الدورة ١٧ متدرباً من سبع دول، حيث تعرف هؤلاء على بيولوجية السلاحف وتدابير وممارسات المحافظة عليها ووضع العلامات والمتطلبات الأساسية لأعمال مسح السلاحف في الاقليم. ويعتبر هذا الفريق جاهزاً تماماً لإجراء أي برنامج للرصد الإقليمي.

السلحفاة ذات منقار الصقر

تطوير شبكة إقليمية من المحميات البحرية

تحظى أنظمة أو شبكات المناطق المحمية بمميزات إضافية علاوة على المبررات المقبولة عموماً لإنشاء مواقع محددة للمحميات البحرية. إذ تفي بخدمة المحافظة على نماذج التنوع الحيوي الإقليمي، فضلاً عن كونها ذات فائدة للأنواع المهاجرة التي تتطلب مواطن طبيعية منتشرة وللمخزون المشترك أو المتنقل عبر الحدود.

وعلى هذا الأساس فإن المنهج المنسق لإدارة المحميات البحرية كشبكة واحدة يحظى بفوائد إضافية مثل تناسق الأطر القانونية وآليات فرض القوانين وفرص تبادل الخبرات والمعلومات وتحقيق الجدوى الاقتصادية الرفيعة من خلال مبادرات التدريب المشتركة والاتصال الجيد عند حوادث التلوث والمنهج الإقليمي للاستخدام المستدام للموارد مما يؤدي إلى تقاسم عادل لفوائد البيئة البحرية.

وفي الاجتماع الإقليمي الأول لمجموعة العمل في عام ٢٠٠٠م، قام أعضاء الفريق بتقديم عروض حول الوضع الراهن للمحميات البحرية في بلدانهم، مما ساهم في تحسين مستوى الفهم العام للمنطقة ككل وفوائد شبكة المحميات البحرية. وقد عقد الاجتماع الثاني لمجموعة العمل بشرم الشيخ في مصر حيث تم تقديم عروض حول الأطر القانونية والمؤسسية في كل دولة من الدول الأعضاء.

الخطة الإقليمية الاسترشادية

لقد استكملت عملية إعداد المسودة الأولى من "الخطة الاسترشادية لشبكة المحميات البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن". وتشمل هذه الخطة الارشادات الدولية لإنشاء وإدارة المحميات البحرية بعد تكييفها على الأوضاع الإقليمية.

وتمت مراجعة الخطط الحالية لإدارة المحميات البحرية في الاقليم وأدرجت فيها المظاهر ذات الصلة. وستعمل السياسات والاستراتيجيات التي تم تطويرها على تسهيل الانسجام الإقليمي في إدارة المحميات البحرية ضمن شبكة محددة.

وتم عرض الارشادات اللازمة لتطوير خطط إدارة لمواقع محددة كمحميات بحرية، ومن أجل تحديد واختيار المواقع الأخرى الجديرة بالحماية على المستوى الوطني.

برنامج مسح المحميات البحرية:

لقد تم إعداد المسودة الأولى من تصميم "برامج مسح تفصيلية للمحميات البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن" ويجرى العمل على مراجعتها. وتغطي هذه المسودة تصميم المسح للمحميات البحرية المقترحة في كل من جزر دي سبت فرير ورأس سيان في جيبوتي؛ وجزر عيبات وسعد الدين وسابا وناك في الصومال؛ وجزيرة مكوار وخليج دنقناب في السودان؛ وبلحاف بير علي في اليمن. وقد تم جمع المعلومات الأساسية اللازمة لبرامج المسح وذلك خلال الزيارات التي أُجريت إلى جزيرة مكوار وخليج دونقناب في السودان وإلى جزر دي سبت فرير ورأس سيان في جيبوتي.

بير علي (اليمن) منطقة مقترحة لتكون جزءاً من الشبكة الإقليمية للمناطق البحرية المحمية

عُقدت دورة تدريبية حول إدارة المحميات البحرية خلال الفترة من ٢٠-٢٢ نوفمبر شارك فيها ١٦ شخصاً، يمثلون متدربين من كل دولة من الدول الأعضاء إلى جانب أعضاء مجموعة العمل. وقد أتاح التدريب للمجموعة معارف متنامية وإدراك ثاقب لدور ووظيفة المحميات البحرية، حيث تم استخدام محمية رأس محمد الوطنية كنموذجٍ للمحمية البحرية الفائقة النجاح في اقليم البحر الأحمر وخليج عدن.

دعم الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

من شأن التنفيذ الفاعل لخطط الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في المنطقة أن يؤدي إلى تقليل حدوث عملية اتخاذ قرارات تنموية غير مواتية، كما يتيح الأداة الفاعلة لتحقيق الاستخدام المستدام للمناطق الساحلية على المدى البعيد. وبوضع ذلك في الحسبان، فقد تم عقد الاجتماع الأول لمجموعة عمل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في عمان بالأردن حيث قدم المشاركون تقارير حول الوضع الراهن للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في بلدانهم. وتطرق الاجتماع بالنقاش إلى تطبيق نظام المعلومات الجغرافية كأداة تخطيط للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، ومتطلبات التدريب وسبل تسهيل عملية تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

النشاط النموذجي في اليمن:

تم اختيار موقع في عدن لتنفيذ نشاط نموذجي للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وأُعدت وثيقة المهام والاختصاصات لقيام مجموعة العمل الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بتنفيذ ذلك النشاط؛ وعرضت هذه الوثيقة على مجلس حماية البيئة. كما أُعدت مسودة وثيقة مهام واختصاصات مستشار الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية الذي سيناط به إعداد وتحديد ملامح النشاط النموذجي وتنظيم حلقة عمل لهذه المجموعة.

نظام المعلومات الجغرافية:

يتضمن المكون الفرعي لنظام المعلومات الجغرافية مساندة الإجراءات الكفيلة بإنجاز قاعدة معلومات موحدة لنظام المعلومات الجغرافية للبيئات الساحلية في اقليم الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، ووضع توصيات حول توحيد أنظمة إقليمية ووطنية لنظام المعلومات الجغرافية. وفي هذا الصدد تم تجميع سير ذاتية لأخصائيي نظام المعلومات الجغرافية في المنطقة. وطلبت الهيئة من مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا (سيداري) تنفيذ هذا النشاط، لا سيما وأن للمركز قدرات يعتد بها في مجال نظام المعلومات الجغرافية. وأُعدت التجهيزات اللازمة للقيام بتدريب شامل على نظام المعلومات الجغرافية في سيداري في بداية عام ٢٠٠١م.

التوعية والمشاركة العامة

أعمال المسح السابقة للتقييم:

أُجريت أعمال مسح سابقة للتقييم في مصر والسودان واليمن لدراسة الوضع الراهن لمكون التوعية والمشاركة العامة، ولزيارة المنظمات ذات الصلة ومراكز البيئة والتوعية العامة ولمقابلة خبراء التوعية العامة في الدول المعنية وإنشاء هيئة التوعية العامة والمشاركة وإجراء عملية تقييم لمتطلبات التدريب وعقد حلقات عمل لتحفيز الأفكار مع الشركاء الرئيسيين في الاقليم.

دورة تدريبية في المشاركة والتوعية العامة

بناء القدرات الإقليمية:

عُقدت دورتان تدريبيتان لبناء القدرات بهدف الارتقاء بقدرات مجموعة عمل مكون التوعية والمشاركة العامة وأعضاء الهيئة الوطنية من أجل تنفيذ برامج فاعلة للتعليم البيئي والتوعية العامة تستهدف المدارس والمجتمعات المحلية ومتخذي القرار والجمهور عامةً.

كما عُقدت دورة تدريبية أساسية حول "بلورة رؤية لبرامج التوعية البيئية العامة" بالقاهرة تزامناً مع الاجتماع الأول لمجموعة عمل التوعية والمشاركة العامة. وقد حصل المشاركون على المعارف والمهارات المتعلقة بكيفية مساهمة برامج التوعية العامة في تحقيق إدارة البيئة البحرية وتنميتها تنميةً مستدامةً.

وعُقدت الدورة التدريبية الثانية بالتنسيق مع مؤتمر الاتحاد الدولي لصون الطبيعة في مدينة عمان بالأردن. وقد حضر حلقة العمل والدورة التدريبية أعضاء هيئة التوعية العامة والمشاركة (أعضاء مجموعة العمل والخبراء الوطنيون والمنسقون الوطنيون لبرنامج العمل الاستراتيجي)، وتكونت هذه الدورة من ثلاثة أجزاء:

(١) المشاركة في مؤتمر الاتحاد الدولي لصون الطبيعة، وقد تضمن ذلك:

- حضور الجلسات ذات الصلة، مع الحصول على تدريب خاص من لجنة التعليم والاتصالات والبرنامج البحري التابعين للاتحاد الدولي لصون الطبيعة.
- عقد اجتماعات رسمية مع موظفي الاتحاد الدولي لصون الطبيعة.
- اجراء زيارة ميدانية لحديقة الأزرق.
- عقد حلقة عمل حول "التوعية والمشاركة العامة: الدروس المستقاة من المؤتمر".

لا شك أن التعرض للمناقشات المطروحة حول البيئة والتنمية في منتدى دولي كهذا تعتبر أمراً مفيداً للمشاركين: إذ أدت إلى توسيع آفاقهم وأتاحت لهم التعرف على أفكار وأساليب ومناهج جديدة.

كما كانت عملية اكتساب معارف جديدة حول التعليم البيئي والاتصال، والتي أتاحها النقاش مع الخبراء من شتى بقاع العالم، مفيدةً للمشاركين: إذ أدركوا عدم كفاية المدخل الفني والعلمي للمشاكل البيئية؛ وأن الحلول الدائمة تقتضي منهجاً اجتماعياً وبناء قدرات في مجال تقنيات ومهارات واستراتيجيات الاتصال باعتبار ذلك عاملاً حاسماً في نجاح المشاريع البيئية.

(٢) حلقة عمل حول "تخطيط وإدارة المشاريع":
لقد كان نمط حلقة العمل تشاركي بقدر كبير، مع التركيز على العمل الجماعي وعلى منهج "التعلم بالممارسة". وبنهاية اليوم الرابع، استطاع المشاركون التوصل إلى معلومات مفيدة وفهم أفضل للنقاط التالية:

- العناصر الرئيسية للمشاريع جيدة التخطيط (دورة تخطيط المشاريع وتحليل الأطر المنطقية وخطط العمل والميزانية)؛
- كيفية إنشاء فريق عمل للمشروع وإجراء عملية تحليل متطلبات التدريب التي يسترشد بها في اختيار وتنمية الموظفين.
- كيفية تطوير الهياكل التنظيمية المناسبة والنظم بما يكفل التنفيذ الفاعل للمشاريع.

(٣) حلقة عمل حول "مهارات العرض الفاعل واستخدام برنامج باوربوينت":
بنهاية الدورة التدريبية استطاع المتدربون إعداد وتقديم عروض باستخدام برنامج مايكروسوفت باوربوينت. كما تم تحديد متطلبات التدريب المستقبلية.

التعليم البيئي غير الرسمي:

عُقدت ثلاث دورات تدريبية في اليمن وأخرى في السودان حول التعليم غير الرسمي للمعلمين وأخصائيي التعليم. وتمثل هدف التدريب في تزويد المعلمين وأخصائيي الاتصالات الآخرين بالمهارات والتقنيات اللازمة لتمكينهم من تنظيم برامج التعليم البيئي الخاصة بهم. وتمت تغطية المواضيع التالية:

- مقدمة حول الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن/برنامج العمل الاستراتيجي.
- مقدمة حول المواضيع البيئية والمحافظة على البيئة البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن.
- مقدمة عن التعليم البيئي.
- الدراسات الإقليمية حول التعليم البيئي غير الرسمي.
- إنشاء منتديات بيئية.
- إعداد مواد التعليم البيئي.

وأُجريت زيارات ميدانية للمدارس، كما أنشئت شبكة وطنية من المنتديات البيئية. وتم تزويد المدارس والمعلمين العاملين فيها بالمواد التعليمية لدمجها مع أنشطة المنتديات حسبما تقتضيه خطط العمل. وقد أنشئت نشرة للمنتديات في كل من السودان واليمن. ويعتبر هذا النشاط مدعوماً بالكامل من قبل كل الشركاء والمجتمع عموماً، وقد حصل على تغطية كافية من جانب وسائل الإعلام المختلفة (الصحف والإذاعة والتلفزيون) في البلدين.

فصل دراسي في إحدى مدارس اليمن

لقد عقدت الدورات الثلاث الخاصة باليمن في كل من عدن والحديدة والمكلا. إذ تم تدريب ٥٠ معلماً وأخصائي تعليم؛ كما أنشئ ٣٥ منتدى بيئي مدرسي. وقام مجلس حماية البيئة في عدن بتنسيق هذا النشاط. بينما عُقدت الدورة التدريبية الخاصة بالسودان في مدينة بورتسودان. وقد تم إنشاء ٣٠ منتدى بيئي مدرسي، كما تم تدريب ٣٣ معلماً وأخصائي تعليم، أغلبهم من المنظمات غير الحكومية البيئية منها والنسائية. وقد قامت الجمعية السودانية لحماية البيئة في بورتسودان بتنسيق هذا النشاط.

وفي المحصلة، شارك أكثر من ٦٠٠٠ طالب في أنشطة المنتديات البيئية في البلدين.

نشر المعلومات:

الموقع على الإنترنت:

لقد تم إعداد موقع على شبكة الإنترنت للهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، وذلك بتمويل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويمكن زيارة الموقع على العنوان التالي: WWW.UNEP.CH/SEAS/MAIN/PERSGA/RED.HTML هذا وقد احتفظت الهيئة باسم الموقع (WWW.PERSGA.ORG) كعنوان لها على شبكة الإنترنت وسيتم ربطه بالموقع الحالي عام ٢٠٠١م عندما تستكمل عملية إعداد موقع موازٍ باللغة العربية للهيئة/البرنامج. وفي الوقت الراهن يستضيف الموقع الصفحات التالية: خريطة؛ ملامح عامة للاقليم؛ الموارد والمخاطر؛ مقدمة وتاريخ الهيئة واتفاقية جدة (بما في ذلك نص البرتوكول)؛ ومكتبة تتضمن ارتباطات بنسخ من النشرة التعريفية والأعداد السابقة من نشرة السمبوك على صيغة الوثائق المحمولة (PDF).

الطباعة وتوزيع الوثائق:

لقد تكرم البنك الدولي بعرض تحرير وطباعة عدد من الوثائق الهامة خلال عام ٢٠٠٠م. وتشمل هذه كل من: وثيقة مشروع برنامج العمل الاستراتيجي (باللغة الفرنسية)؛ خطة تنفيذ مشروع برنامج العمل الاستراتيجي (باللغة الفرنسية)؛ التقارير القطرية لبرنامج العمل الاستراتيجي (مع قسم حول جيبوتي باللغتين الفرنسية والإنجليزية)؛ مخاطر الملاحة (باللغة الإنجليزية)؛ الموارد البحرية الحية للبحر الأحمر وخليج عدن (باللغة الإنجليزية)؛ إلى جانب إعادة طبع ملصق برنامج العمل الاستراتيجي باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية. وأوشكت عملية طباعة هذه الوثائق على الانتهاء ومن المرجح استلامها في الربع الأول من عام ٢٠٠١م. كما تمت طباعة خطة تنفيذ المشروع (باللغة الإنجليزية) وتم تسليم نسخ منها للهيئة في جدة.

النشرة التعريفية للهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن/برنامج العمل الاستراتيجي:

أُرسلت النشرة التعريفية إلى كافة الأشخاص والمنظمات على قائمة عناوين الهيئة؛ كما أرسلت نسخ منها إلى المنسقين الوطنيين للمشروع و/أو نقاط الاتصال من أجل التوزيع.

النشرة الاخبارية (السنبوك):

لقد تمت طباعة العدد الحادي عشر من نشرة السمبوك وتم توزيعه في مايو. وفي النصف الثاني من السنة، تولى الدكتور محمد فوزي (الأمين العام المساعد) مهمة رئيس تحرير النشرة الاخبارية، حيث تم تدشين سلسلة جديدة بالألوان من النشرة لتطبع على ورق معاد تدويره بالكامل. وسوف يركز كل عدد من النشرة بشكلها الجديد على موضوع محدد. وقد تمت طباعة وتوزيع العدد الثاني عشر، وهو أول عدد ضمن السلسلة الجديدة، في سبتمبر وأتخذ موضوع "الشعاب المرجانية" موضوعاً رئيسياً لهذا العدد.

تقوية قدرات الهيئة للتعاون الإقليمي

تعيين الموظفين:

تم تعيين ثلاثة موظفين جدد للانضمام إلى وحدة تنسيق مشروع برنامج العمل الاستراتيجي. ويضم هؤلاء كل من الأخصائي القيادي لمكون التوعية والمشاركة العامة، وأخصائي الموارد البحرية الحية وكبير المستشارين الإقليميين.

تدريب موظفي المشروع:

كجزء من أهداف برنامج العمل الاستراتيجي للارتقاء بالمهارات الفنية لموظفي الإدارة في الاقليم، عُقدت دورة تدريبية لتخطيط وإدارة المشاريع في يناير ٢٠٠٠م، قام بإعدادها مستشار دولي للإدارة من جامعة برادفورد بالمملكة المتحدة. كذلك تم إبرام اتفاقية مع إحدى شركات التدريب المحلية (وهي نيو هورايزون) لتقديم تدريب على الحاسب الآلي لمستويات مختلفة خلال فترة ١٢ شهرا وذلك بعد إجراء مسح داخلي لمهارات الحاسب الآلي واللغة الإنجليزية. كما قام المركز الثقافي البريطاني بتقديم دورةخاصة باللغة الانجليزية. وضمن الدعم الإضافي لعملية تخطيط المشاريع، قام أخصائي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإدارة حلقة عمل للرصد والتقويم في نوفمبر.

فى مجال العمل الحقلى أصبح خمسة أعضاء من فريق إدارة المشروع مؤهلين للغوص بعد أن أكمل أثنان من الأخصائيين القياديين دورة تدريبية على الغوص مع مؤسسة بادى (PADI).

الترتيبات المكتبية للمشروع:

كجزء من مساهمة المملكة العربية السعودية في الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، تم تخصيص مساحة لمكتبين إضافيين حسبما هو موضح بالرسم البياني فى النص الانجليزى. وتم الحصول على الأثاث المكتبي والمعدات المناسبة، كما تم توصيل شبكة الهاتف والشبكة المحلية (LAN)، والتي تعمل الآن بصورة متكاملة إذ تستوعب ٢١ مستخدماً وخمس طرفيات مشتركة: وهي طابعة/ماسحة ضوئية عالية السرعة، وماسحة ضوئية مسطحة، وطابعة ملونة بحجم A-3 وطابعتين بنظام نقطي (Dot Matrix). ولاستيعاب متطلبات الموظفين أثناء قيامهم ببعثات العمل، فقد تم تزويد بعض الموظفين (وهم الأخصائيون القياديون والمنسقون الوطنيون للبرنامج) بأجهزة حاسب آلي محمولة وقواعد مكتبية لتثبيت هذه الأجهزة.

نظام الإدارة المالية:

تم استلام النسخة الأولى من نظام الإدارة المالية الخاص بالهيئة في يوليو وجرى اختباره بدقة. وتم استلام النسخة التجريبية بنهاية نوفمبر. ويتضمن النظام برنامجين رئيسيين، هما برنامج شئون الموظفين والرواتب، والبرنامج المالي الذي يشتمل على الجرد والميزانية واجراءات المشتريات كبرامج فرعية. وتتمثل أهم الفوائد الفورية لهذا النظام حتى الآن في الحصول على نظام جرد متطور يتيح للهيئة تسجيل كافة الأصول الثابتة ومتابعتها داخل المقر الرئيسي وفي المكاتب الميدانية. ويتم حالياً إجراء كل عمليات الميزانية والمشتروات بصورة آلية من خلال نظام الإدارة المالية. إذ تجرى المعالجة الآلية لأوامر شراء السلع والخدمات وكذلك طلبات الإجازة للموظفين.

الشئون المالية والمشتريات:

في مارس تم التوقيع على اتفاقية تقديم منحة بمبلغ ٤٨٨,٨٥٠ دولار أمريكي بين البنك الإسلامي للتنمية والهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن. وكجزء من التمويل الموازي لبرنامج العمل الاستراتيجي، تهدف هذه المنحة إلى زيادة القدرات المؤسسية للهيئة وتقديم الدعم اللازم في المجالات التالية: أجهزة وبرامج الحاسب الآلي؛ المستشارين اللازمين لتطوير نظام الإدارة المالية؛ تدريب الموظفين؛ وإنشاء مكتبة إقليمية مرجعية.

فى مجال مراجعة ميزانية البرنامج قامت شركة آرثر أندرسون وشركاه بإجراء التدقيق السنوي لحسابات الهيئة والبرنامج عن سنة ١٩٩٩م. وانتهت عملية التدقيق بالنسبة لحسابات برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي في يوليو، بينما انتهت عملية تدقيق حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أغسطس. وتم ارسال تقارير المراجعة المالية إلى الجهات المنفذة المعنية. وكانت الحسابات التي تم تدقيقها مقبولة بالكامل. تم إصدار ٩٥ أمر شراء مقابل ٦٠ طلب للمعدات، كما تم إصدار ٨٨ عقد خدمات مقابل ٩٠ أمر خدمات. وكانت المصروفات خلال فترة هذا التقرير تزيد بواقع ٦٥٪ عن فترة التقرير السابقة. وبنهاية السنة، فسوف تكون المصروفات قد زادت من ٦٨٤,٣٢١ دولاراً إلى ٢,٠٢٢,٦٠٠ دولاراً.

الإدارة:

تتمثل الخطوة الرئيسية إلى الأمام في النظام الإداري من خلال إعداد وتنفيذ إجراءات جديدة تم وضعها ضمن الطبعة الثانية لدليل الإدارة والمشتريات الخاص بالهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن. إذ تم تحديث هذا الدليل وتنقيحه ليشتمل على أجزاء جديدة حول قواعد المصروفات بالنسبة للضيافة ومعدلات علاوة الإعاشة اليومية بالنسبة للتدريب وللمختصين الوطنيين عند سفرهم داخل بلدانهم، وتحديث الجداول المتعلقة بتفويض الصلاحيات والمسئوليات، ومباديء ونماذج المشتريات العامة، واستثناءات تجاوز بعض عمليات المشتريات، إلى جانب نماذج عقود الخدمات. ويتضمن كل ذلك إجراءات مكتبية واضحة ومحددة الأمر الذي ألقى بتأثيره الكبير على بناء القدرات في الهيئة.

لا شك أن مشروعاً بهذا الحجم يقتضي نظاماً إدارياً يتسم بالكفاءة لتسيير الاجراءات اليومية الروتينية. وقد تم بناء هذه القدرة في الوقت الحالي. وتتضمن هذه العمليات القياسية كل من تخطيط المشاريع ووضع الميزانيات ومراجعتها وترتيبات السفر والجرد وتحرير الوثائق والترجمات إلى العربية و/أو الفرنسية وتوزيع التقارير ومحاضر الاجتماعات وتنظيم الملفات والمراسلات والحسابات وعمليات المشتريات المنتظمة للسلع والخدمات.

تطوير قوائم المستشارين:

تسهيلاً لتنفيذ الأنشطة المعنية، فقد تم جمع قوائم تضم أكثر من مائة مستشار إقليمي ودولي ومؤسسة استشارية. وتغطي المهارات والخبرات التي تضمنتها هذه القوائم طائفة واسعة من التخصصات مثل أخصائيي الأحياء البحرية وأخصائيي التحكم في التلوث وعلماء الثروة السمكية والبيئيين وعلماء الإجتماع والمحررين والمترجمين وأخصائيي المكتبات.

السنبوك – النشرة الإخبارية للهيئة

ويذكر في هذا الصدد أن المترجمين قدموا مساعدة في عملية إعداد التالي: الخطة الوطنية للتحكم في تسرب النفط في الحالات الطارئة بالسودان (باللغة العربية)؛ وثيقة مشروع برنامج العمل الاستراتيجي (باللغتين العربية والفرنسية)؛ خطة تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي (باللغتين العربية والفرنسية)؛ التقارير ربع السنوية لبرنامج العمل الاستراتيجي (باللغة العربية)؛ التقرير السنوي لبرنامج العمل الاستراتيجي لعام ١٩٩٩م (باللغة العربية)؛ التقرير شبه السنوي لبرنامج العمل الاستراتيجي لعام ٢٠٠٠م (باللغة العربية)؛ والنشرة الاخبارية السنبوك (باللغة العربية).

تطوير المكتبة:

تعكف الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن على إنشاء مكتبة علمية بيئية وبحرية ومركزاً إقليمياً للوثائق. ومن شأن هذا المورد القيّم أن يتيح خدمات المكتبة لموظفي الهيئة، إلى جانب مساندة المؤسسات البيئية والخبراء والباحثين والطلاب على امتداد الاقليم. وتتوفر حالياً لهذا الغرض غرفة بمساحة ٤٠ متر مربع. كما تم تحديد مستشاري المكتبات ومساعد مكتبات على أساس دوام جزئي، ومن المرجح أن تصبح المكتبة في وضع تشغيلي بحلول عام ٢٠٠١م. وقد تم تحديد حوالى ٥٠٠ من المخطوطات المفيدة وكذلك أنشئت قاعدة للمعلومات. وقد بدأ العمل على اجراءات المشتريات. وقُدمت طلبات التبرع إلى عدد من المنظمات الدولية والوطنية، ولعل من أبرزها الاتحاد الدولي لصون الطبيعة ومنظمة الأغذية والزراعة والهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والصندوق العالمي للطبيعة (WWF).

الأخصائيون القياديون في برنامج العمل الاستراتيجي
للبحر الأحمر وخليج عدن

رصد وتقويم تأثيرات البرنامج

لقد أرسيت دعائم وطيدة للرصد والتقويم من خلال تصميم منظومة منطقية شاملة إثر التدريب الذي تم إجراؤه على إدارة المشاريع في أوائل عام ٢٠٠٠م. كما قام مندوب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم تدريب محدد حول الرصد والتقويم في شهر نوفمبر.

وأدت الأنشطة التي تمت فى إطار مكون صون المواطن الطبيعية والتنوع الحيوي حول توحيد أساليب المسح للأنواع والمواطن الطبيعية الرئيسية إلى بلورة أدوات هامة ذات صلة برصد التأثيرات البيئية بعيدة المدى. وفي بداية ٢٠٠١م سيتمكن فريق برنامج العمل الاستراتيجي من إنهاء تحديد المؤشرات المتعلقة بالهدف التنموي للبرنامج وتعريف المؤشرات المتصلة بالنتائج تحت كل مكون على حده.

ويشار في هذا الصدد إلى أن العديد من مشاريع المرفق العالمي للبيئة لم تستطع تطوير أطر شاملة للرصد والتقويم. وبالتالي فإن انتهاء برنامج العمل الاستراتيجي من إطار العمل المقترح سوف يتيح للمشاريع الأخرى الاستفادة منه، بل من الممكن عرض هذا الإطار بوصفه "أفضل ممارسة" ليتعلم منها الآخرون.

الأنشطة الإضافية ذات الصلة ببرنامج العمل الاستراتيجي

وضع برتوكول إقليمي حول التنوع الحيوي وإنشاء مناطق محمية:

تتعاون الهيئة مع المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية والمكتب الإقليمي لغربي آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فى سبيل تطوير تشريعات إقليمية جديدة تستهدف المحافظة على الأنواع والمواطن الطبيعية. وقد استلمت الهيئة المسودة الأولى من البرتوكول الاقليمي حول التنوع الحيوي وإنشاء مناطق محمية في أواخر ديسمبر ٢٠٠٠م. ويقوم هذا البرتوكول على المبادىء العامة التي حددتها معاهدة التنوع الحيوي والإعلانات التكميلية التي أقرها تفويض جاكرتا. كذلك تضمنت هذه المسودة أحكاماً تتعلق تحديداً بالتحكم في الاستغلال الجيني للموارد البيولوجية.

مساندة برنامج العمل الاستراتيجي لبرنامج ترين سى كوست: TRAIN-SEA-COAST

يقوم قسم شئون المحيطات وقانون البحار التابع للأمم المتحدة بتنفيذ برنامج ترين سى كوست لتدريب حرس السواحل. ومن مركزه الفرعى في بورتسودان يتولى هذا البرنامج مسئولية تطوير دورة تدريبية بعنوان: "تدريب مدراء المحميات البحرية". وطوال هذه السنة تم تزويد وحدة تطوير الدورة التدريبية بالمركز بالامدادات والدعم الفني اللازم. وأجريت معاينة لأثني عشر مرشحاً تم اختيار أثنين منهم للمشاركة في حلقة عمل مطوري مقررات ترين سى كوست. وقام المرشحان السودانيان اللذان تم اختيارهما، إلى جانب الأخصائي القيادي لمكون المحميات البحرية، بحضور حلقة عمل في نيويورك.

ويقوم الفريق السوداني بتصميم برنامج تدريبي قياسي حول دمج السياحة في صميم التنمية الساحلية بالبحر الأحمر وخليج عدن.

المياه الدولية – التعلم عن بعد IW: LEARN:

أكمل أثنان من أعضاء مشروع برنامج العمل الاستراتيجي دراستهم لنيل درجة الماجستير من خلال برنامج المياه الدولية – التعلم عن بعد، وذلك بالدعم الفني والمالي من برنامج العمل الاستراتيجي. إذ استطاع السيد ناصر عبدي، المنسق الوطني للبرنامج في جيبوتي، تقديم أطروحة بعنوان: "التأثيرات البشرية على النظم الإيكيولوجية لأشجار الشورى في مدينة جيبوتي والمناطق المتاخمة لها" لنيل درجة الماجستير. كما قام السيد محمد الطيب، عضو مجموعة عمل مكون المحميات البحرية، بدراسة "جوانب تتعلق بمصائد ومواطن الكوكيان السوداني" ضمن أطروحته للماجستير. وقد مُنحت الدرجتان العلميتان من قبل جامعة هولواي الملكية بلندن. ويعمل المرشحان حالياً على الارتقاء ببرامج التعلم عن بعد في الاقليم.

كما قام الأخصائي القيادي للموارد البحرية الحية بإعداد محاضرة حول الإدارة المستدامة للثروة السمكية والتي تم تقديمها كجزء من برنامج التعلم عن بعد.